

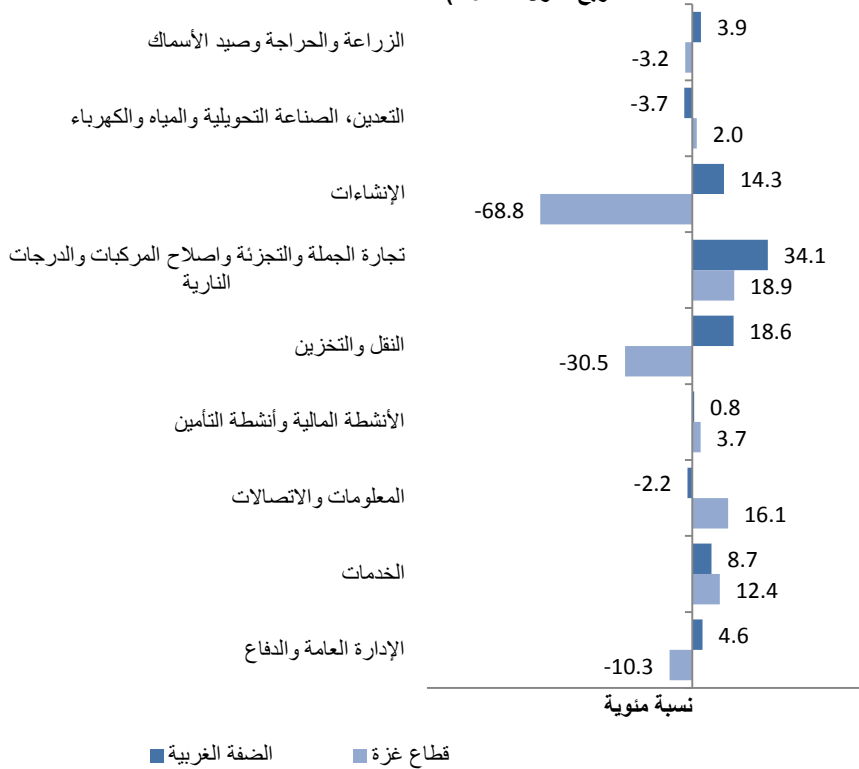
الأونسكو التقرير الإقتصادي- الإجتماعي: نظرة عامة على الإقتصاد الفلسطيني في الربع الأول 2014

المؤشرات الرئيسية للناتج المحلي الإجمالي (الربع الأول/ 2014)

الضفة الغربية	قطاع غزة	الأراضي الفلسطينية المحتلة	
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (مليون دولار أمريكي)	2,314.9	700.2	3,015.1
معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (على أساس ربع ربع، على ربع، %)	0.0	-2.7	-0.6
معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (على أساس سنوي، %)	9.9	-1.0	7.1
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار أمريكي)	1,099.1	424.4	823.0

ملاحظة: سنة الأساس هي 2010. البيانات للربع الأول 2014 هي الإصدار الأول.

معدل التغير في القيمة الحقيقية حسب النشاط الاقتصادي (العام على أساس سنوي، الربع الأول/ 2014)

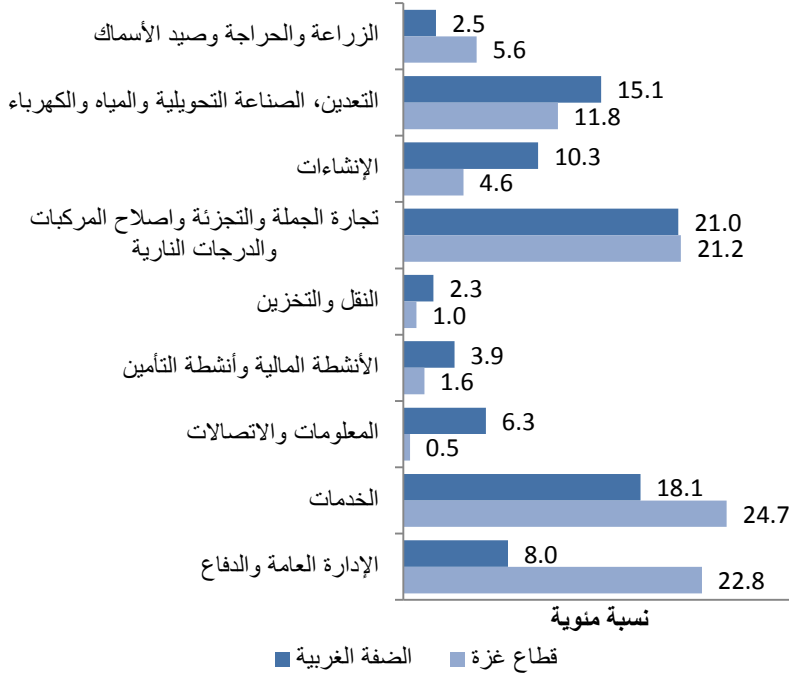


النشاط الاقتصادي

كان الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الربعي أقل في الربع الأول 2014 عنه في الربع الرابع 2013، على الرغم من أنه قد لوحظ توسع في الاقتصاد مقارنة مع الربع الأول 2013. في قطاع غزة، وهو ما يمثل 23% فقط من الناتج المحلي الإجمالي ولكن 39% من السكان، كان الناتج المحلي الإجمالي بالقياس الربعي أقل ربع مقارنة بالأرباع السابقة منذ الربع الثاني 2013. في هذا السياق، بلغ الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للفرد الواحد 2.6 ضعفاً أعلى في الضفة الغربية عنه في قطاع غزة.

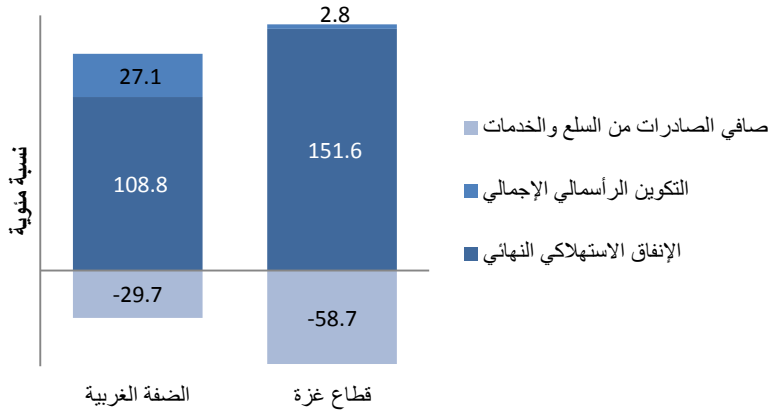
بين الربع الأول 2013 و الربع الأول 2014 كان هناك توسع كبير في قطاع تجارة الجملة والتجزئة في الضفة الغربية (34.1%)، تليها النقل والتخزين (18.6%) و الإنشاءات (14.3%) والخدمات (8.7%). تم تسجيل انخفاض صغير في القيمة المضافة في التعدين، والصناعة التحويلية، وقطاع المياه والكهرباء، فضلاً عن قطاع المعلومات والاتصالات. خضعت القيمة المضافة حسب القطاعات لتغيرات كبيرة في قطاع غزة خلال نفس الفترة، مع تقلصات بنسبة 68.8% في قطاع الإنشاءات، 30.5% في النقل والتخزين، 10.3% وفي الإدارة العامة والدفاع. وفي نفس الوقت، في قطاع غزة ارتفعت القيمة الحقيقية المضافة في تجارة الجملة والتجزئة بنسبة 18.9%، وكذلك بنسبة 16.1% في المعلومات والاتصالات وبنسبة 12.4% في الخدمات.

النسبة المئوية في مساهمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب النشاط الاقتصادي (الربع الأول/ 2014)



ملاحظة: سنة الأساس هي 2010. البيانات للربع الأول 2014 هي الأصدار الأول.

النسبة المئوية في توزيع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من خلال الإنفاق (الربع الأول/ 2014)



ملاحظة: سنة الأساس هي 2010. البيانات للربع الأول 2014 هي الأصدار الأول .

نتيجة لهذه التغيرات، كان قطاع تجارة الجملة والتجزئة الأكبر في اقتصاد الضفة الغربية في الربع الأول 2014، ممثلاً 21.0% من الناتج المحلي الإجمالي. وأعقب هذا القطاع الخدمات (18.1%)، والتعدين، والصناعة التحويلية والكهرباء والمياه (15.1%). في حالة قطاع غزة، كانت الخدمات أكبر قطاع في الربع الأول 2014، وهو ما يمثل 24.7% من الإجمالي، تليها الإدارة العامة والدفاع (22.8%)، وتجارة الجملة والتجزئة (21.2%). شهد قطاع الإنشاءات، والذي يمثل 14.6% من الناتج المحلي الإجمالي في الربع الأول 2013، انخفضت حصته إلى 4.6% بحلول الربع الأول 2014.

الاستهلاك النهائي في الضفة الغربية يمثل 108.8% من الناتج المحلي الإجمالي في الربع الأول 2014، وكان 80% منه في شكل الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية، في حين كان 19% من إجمالي الاستهلاك الحكومي النهائي. نما إجمالي تكوين رأس المال في الضفة الغربية بنسبة 15.3% بين الربع الأول 2013 والربع الأول 2014، وكان ما يعادل 27.1% من الناتج المحلي الإجمالي في الربع الأول 2014، وكان واحد وتسعين في المئة منه إجمالي تكوين رأس المال الثابت. إرتفعت قيمة الصادرات من السلع والخدمات من الضفة الغربية بين الربع الأول 2013 والربع الأول 2014 ولكن ليس بقدر قيمة الواردات. العجز التجاري في الضفة الغربية يمثل 29.7% من الناتج المحلي الإجمالي في الربع.

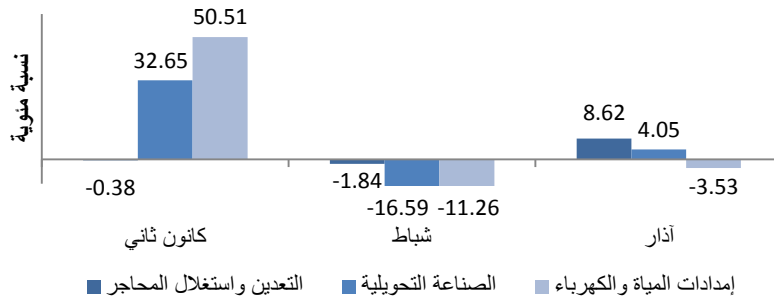
في قطاع غزة، كان الاستهلاك النهائي في الربع الأول 2014 ما يعادل 151.6% من الناتج المحلي الإجمالي، و 63% منه الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية و 31% منه الاستهلاك الحكومي النهائي. انخفض إجمالي تكوين رأس المال بنسبة 79% بين الربع الأول 2013 والربع الأول 2014، بينما مثل 2.8% فقط من الناتج المحلي الإجمالي. بين الربعين الأول من عام 2013 و 2014 انخفضت قيمة الصادرات من السلع والخدمات من قطاع غزة ، في

حين أن الواردات زادت، مما أدى العجز التجاري يعادل 58.7٪ من الناتج المحلي الإجمالي في الربع الأول 2014.

مؤشر الإنتاج الصناعي (الربع الأول/ 2014)

المؤشر	كانون ثاني	شباط	آذار
	108.53	103.04	108.83

تغيير في النشاط الصناعي من خلال القطاع (الربع الأول/2014)



مؤشر دورة الأعمال (الربع الأول/ 2014)

	كانون ثاني	شباط	آذار
الضفة الغربية	-1.44	8.25	15.98
قطاع غزة	-22.94	-18.92	-22.59

عكس مؤشر دورة الأعمال تحسينات في الضفة الغربية في شباط و آذار لكنه عكس انكماشاً صغير في الضفة الغربية في كانون الثاني، وكذلك انكماش في قطاع غزة في الأشهر الثلاثة من الربع.

الحساب الجاري والتجارة

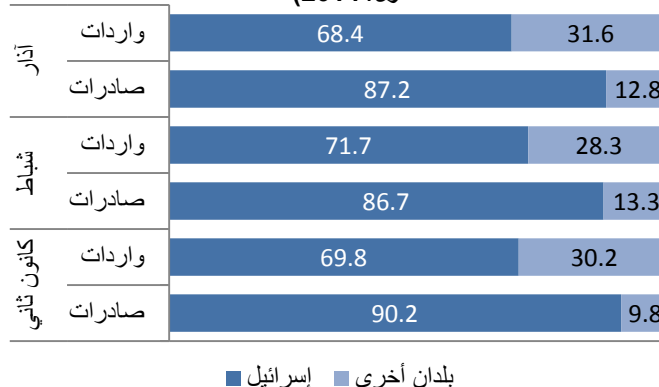
بلغ العجز في الحساب الجاري 418.5 مليون دولار أمريكي، أو 11.2٪ من الناتج المحلي الإجمالي في الربع الأول من العام 2014. وكان العجز التجاري السلعي المرتفع هو السبب الرئيسي وراء ارتفاع العجز في الحساب الجاري، على الرغم من أن حساب تجارة الخدمات أظهر أيضاً رصيدا سالباً. وقد سجل كل من حسابات الدخل و دفع التحويلات فائضا في هذا الربع.

وقد استمر الاعتماد الكبير على شريك تجاري واحد، كما لوحظ في النسب العالية المسجلة من صادرات السلع والواردات من وإلى إسرائيل في الربع الأول 2014.

الحساب الجاري (الربع الأول/ 2014)

ميزان التجارة السلعية (مليون دولار أمريكي)	-1,293.1
ميزان تجارة الخدمات (مليون دولار أمريكي)	-94.8
ميزان الدخل (مليون دولار أمريكي)	411.2
مدفوعات التحويل الصافي (مليون دولار أمريكي)	558.2
ميزان الحساب الجاري (مليون دولار أمريكي)	-418.5

التجارة المسجلة في البضائع من وإلى إسرائيل وبلدان أخرى (الربع الأول/ 2014)



الصادرات من قطاع غزة، حسب النوع (الربع الأول/2014)

آذار	شباط	كانون ثاني	
382.0	949.0	597.0	زهور (آلاف من الزهور)
--	--	36.1	فراولة (طن)
0.8	--	13.5	فلفل حلو (طن)
--	20.6	39.4	طماطم كرزية (طن)
59.4	--	9.9	طماطم (طن)
--	--	0.3	ربحان (طن)
1.2	0.9	2.7	أوراق الثوم (طن)
0.9	0.7	1.4	نعنع أخضر (طن)
2.7	--	2.2	فلفل حار (طن)
--	--	0.5	الكزبرة (طن)
63.5	--	--	الخيار (طن)
25	15	34	مجموع الشاحنات

واصلت صادرات البضائع من قطاع غزة (مقاسة بحمولة الشاحنات) في أن تقتصر على عدد قليل في الربع الأول 2014 من السلع الزراعية. تم تصدير ما مجموعه 74 حمولة في الربع الأول 2014 مقارنة مع 69 حمولة في الربع الأول 2013. ولم تكن الأسواق متنوعة سواء، مع الزهور والفواكه والخضروات الموجهة إلى أوروبا والأعشاب إلى أوروبا والولايات المتحدة. وقد كانت روسيا سوقا جديدا خلال الربع لتصدير الخيار والفلفل الحلو والطماطم.

القطاع الخاص

كان مجموع المساحات المرخصة للبناء الجديد في الضفة الغربية في الربع الأول 2014 أقل بنسبة 4.9% مما كانت عليه في الربع الأول 2013، وفي قطاع غزة كانت أقل بنسبة 80.8%.

كان هناك زيادة 61.1% في العدد الإجمالي لتسجيل الشركات الجديدة في الضفة الغربية في الربع الأول 2014 مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي، ولكن في قطاع غزة فقد إنخفضت بنسبة 42.2% لتصل إلى 89 فقط.

نسبة أصحاب / مدراء المؤسسات الصناعية العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة الذين يشعرون بحدوث تحسينات من حيث أداء المؤسسة بشكل عام، أو في سهولة الحصول على المواد الخام والمدخلات أو نقل السلع تامة الصنع إلى السوق في الربع الأول 2014 كان أقل من نسبة الذين يتوقعون أن يرى تحسينات في الربع القادم. كانت التصورات حول التحسينات السابقة أعلى في الضفة الغربية منها في قطاع غزة ما عدا حالة الحصول على المواد الخام والمدخلات اللازمة. ومع ذلك، كانت التوقعات لإدخال تحسينات في المستقبل في هذه الفئات أعلى في قطاع غزة عنها في الضفة الغربية.

مؤشرات القطاع الخاص (الربع الأول/ 2014)

قطاع غزة	الضفة الغربية	
141,930	710,953	المساحات المرخصة للبناء الجديد (متر مربع)
89	440	تسجيل شركات جديدة

نسبة من أصحاب / مدراء المؤسسات الصناعية النشطة التي شهدت تحسن في الربع السابق (%، الربع الأول/ 2014)

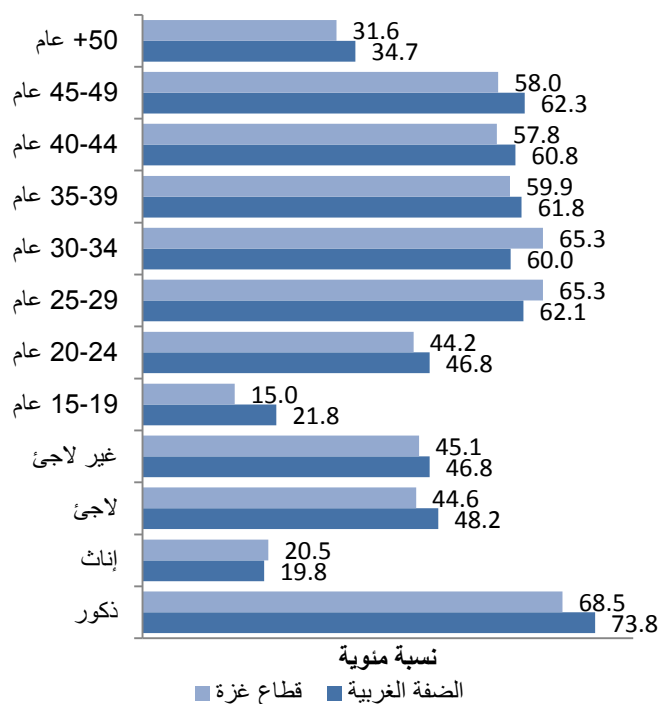
قطاع غزة	الضفة الغربية	
10.0	27.7	أداء المؤسسة بشكل عام
7.5	7.3	الحصول على المواد الأولية اللازمة ومدخلات الإنتاج
7.5	11.0	شحن المنتجات الجاهزة للسوق

نسبة من أصحاب / مدراء المؤسسات الصناعية العاملة الذين يتوقعون تحسنا في الربع المقبل (%، الربع الأول/ 2014)

قطاع غزة	الضفة الغربية	
35.0	30.6	أداء المؤسسة بشكل عام
35.0	13.1	الحصول على المواد الأولية اللازمة ومدخلات الإنتاج
35.0	22.0	شحن المنتجات الجاهزة للسوق

سوق العمل

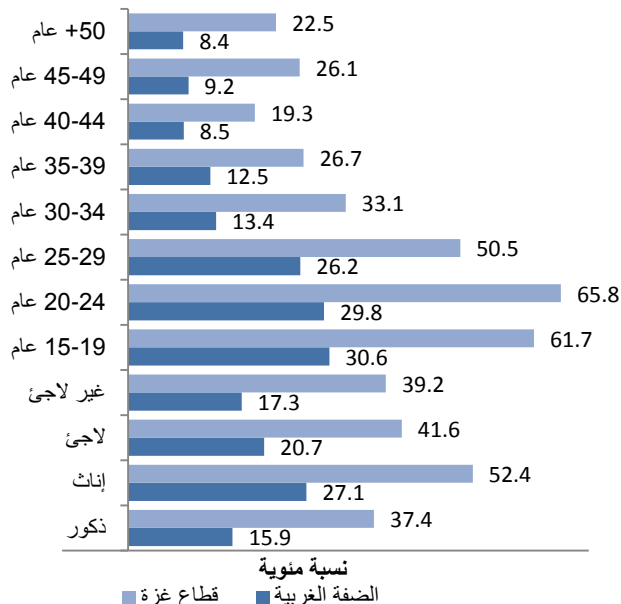
نسبة المشاركة في القوى العاملة (٪، الربع الأول/ 2014)



معدل البطالة (٪، الربع الأول/ 2014)

التعريف	الضفة الغربية	قطاع غزة
التعريف المحدود	18.2	40.8
التعريف الموسع	22.0	43.0

معدل البطالة (٪، الربع الأول/ 2014)



القوى العاملة في الربع الأول 2014 إرتفعت إلى 46.3% من الذين تتراوح أعمارهم بين 15 وما فوق، لتصل إلى 1.254 مليون شخص. كانت نسبة القوى العاملة المشاركة 47.2% في الضفة الغربية و 44.8% في قطاع غزة. كانت المشاركة في القوى العاملة هو أعلى بكثير بالنسبة للرجال عن النساء في كلتا المنطقتين، كانت المشاركة في القوى العاملة أيضا منخفضة نسبيا للشباب، ولا سيما الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 19 سنة من العمر (15.0% و 21.8% في قطاع غزة والضفة الغربية، على التوالي).

مع زيادة أعداد القوى العاملة، زاد معدل البطالة إلى 26.2% في الربع الأول 2014، مقارنة مع 25.2% في الربع الرابع 2013 ومع 23.9% في الربع الأول 2013. أثرت البطالة على 18.2% في القوى العاملة في الضفة الغربية، وهي نفس النسبة التي سجلت في الربع الرابع 2013 ولكنها أقل من نسبة 20.3% المسجلة في الربع الأول 2013. في قطاع غزة من ناحية أخرى، كانت نسبة 40.8% من القوى العاملة عاطلة عن العمل في الربع الأول 2014، مما يعكس إرتفاعاً بنسبة 2.3 نقطة مئوية عن الربع 2013 و 9.2 في المئة مقارنة مع الربع الأول 2013. وعند إضافة العمال المحبطين ('التعريف الموسع')، يرتفع معدل البطالة بنحو ثلاث نقاط مئوية.

كانت النساء أكثر تأثراً بالبطالة من الرجال في كل المناطق، وعلى الرغم من انخفاض معدل المشاركة في القوى العاملة، فإن أكثر من نصف النساء النشاطات اقتصادياً في قطاع غزة هن عاطلات عن العمل في الربع الأول 2014. ومعدل البطالة لدى اللاجئين في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة أعلى من غير اللاجئين. ويرتبط العمر أيضاً بالبطالة، مع الشباب الذين يعانون من أعلى معدلات. حوالي ما مجموعه 65.8% من الفئة العمرية 20 إلى 24 عاماً في قطاع غزة كانوا بلا عمل، على سبيل المثال، وهو المعدل الأعلى في أي مجموعة عمرية في كلتا المنطقتين.

في حين أن متوسط مدة البطالة في الربع الأول 2014 انخفضت بنسبة حوالي شهرين للرجال في قطاع غزة مقارنة بالربع الرابع 2013، إلا أنها ظلت دون تغيير تقريباً للرجال في الضفة الغربية. في حالة النساء، فإن المتوسط زاد بأكثر من شهرين في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. كان متوسط فترة البطالة أطول بكثير بالنسبة للنساء أكثر من الرجال في كلتا المنطقتين، وكانت فترة البطالة أطول في قطاع غزة عنه في الضفة الغربية، حيث عانت النساء العاطلات عن العمل في قطاع غزة من أطول متوسط فترة البطالة (24.4 شهراً).

ارتفع عدد الأشخاص العاملين في الضفة الغربية ما بين الربع الأول 2013 والربع الأول 2014 بحوالي 66,800 شخص، ولكنها انخفضت في قطاع غزة بحوالي 3,500. في الضفة الغربية زادت فرص العمل في جميع القطاعات. في قطاع غزة من ناحية أخرى، زادت فرص العمل في مجال الخدمات، و التجارة، والزراعة، ولكنها انخفضت بشكل أساسي في الإنشاءات (أكثر من 11 ألف وظيفة) تليها النقل والتخزين و الاتصالات، والتعدين والمحاجر والصناعة التحويلية.

كان هناك تفاوت كبير في متوسط الأجور اليومي الصافي بين الضفة الغربية وقطاع غزة في الربع الأول 2014 - 90.2 شكيل مقابل 61.7 شكيل. كان متوسط الأجور اليومي الصافي أعلى لدى الرجال من النساء في الضفة الغربية، لكن الوضع كان معكوساً في قطاع غزة. قدم القطاع العام متوسط أجور أعلى بكثير من القطاع الخاص في كلتا المنطقتين، على الرغم من أن متوسط الأجور في إسرائيل والمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية هو الأعلى عند مستوى 182.6 شكيل يومياً.

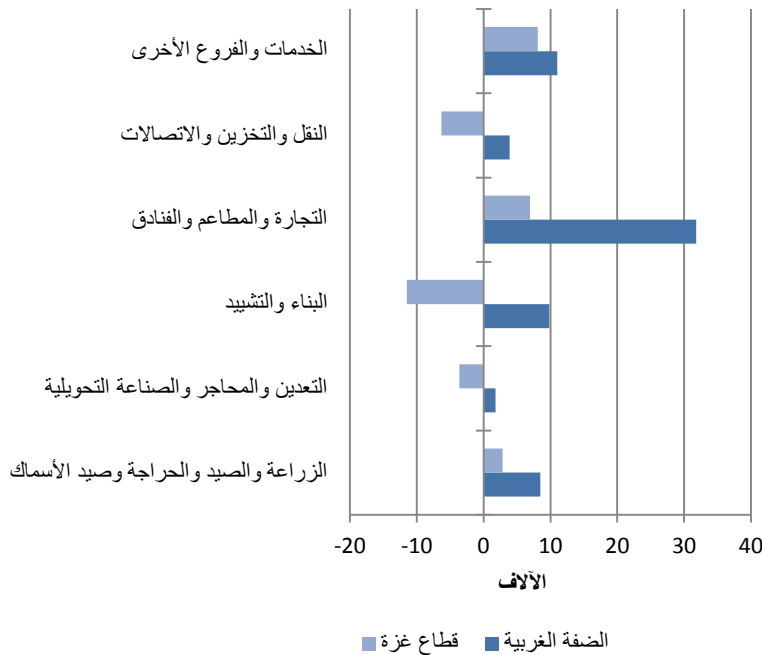
أسعار المستهلك

متوسط الأسعار، كما تم قياسها من خلال مؤشر أسعار المستهلك (CPI)، ارتفع في الربع الأول 2014 مقارنة مع الربع الرابع 2013 في قطاع غزة وفي القدس الشرقية، ولكنها تراجع في باقي الضفة الغربية مقارنة مع الربع الأول 2013 وبالمقارنة مع الربع الأول 2013، فقد زاد متوسط الأسعار في جميع المناطق، وخاصة في القدس الشرقية.

متوسط مدة البطالة (بالأشهر، الربع الأول/ 2014)

الضفة الغربية	قطاع غزة	
5.2	14.1	ذكور
10.0	24.4	إناث

التغير في عدد الأشخاص العاملين حسب النشاط الاقتصادي (بالآلاف، على أساس سنوي، الربع الأول/ 2014)



معدل الأجر اليومي (بالشكيل، الربع الأول/ 2014)

الضفة الغربية	قطاع غزة	
92.6	60.1	ذكور
80.8	70.2	إناث
83.2	36.7	قطاع خاص
101.9	80.8	قطاع عام
182.6		إسرائيل والمستوطنات

ملاحظة: البيانات حسب الجنس والقطاع لا تشمل العاملين في إسرائيل والمستوطنات.

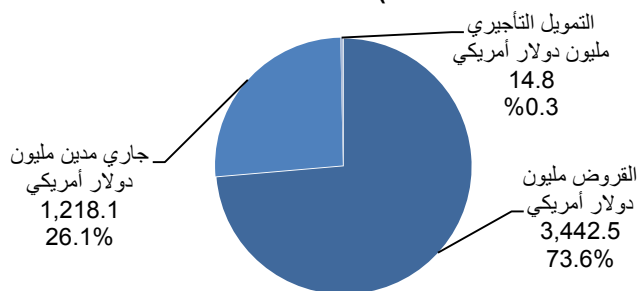
تغير في مؤشر أسعار المستهلك (٪، الربع الأول/ 2014)

القدس الشرقية	باقي الضفة الغربية	قطاع غزة	
2.0	-0.9	2.8	على أساس ربعي
5.7	3.3	1.7	على أساس سنوي

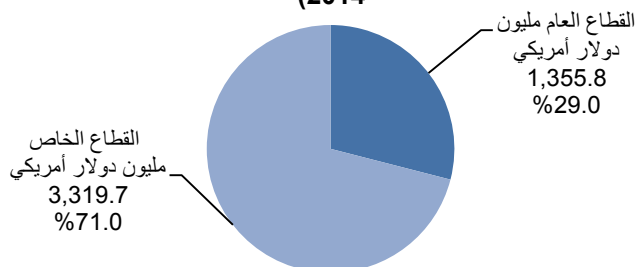
ملاحظة: تعتمد المقارنة على الأسعار كما في نهاية الربع.

القطاع المصرفي

توزيع الائتمان المصرفي حسب النوع (مليون دولار أمريكي/ %، الربع الأول / 2014)



توزيع الودائع المصرفية حسب النوع (مليون دولار أمريكي/ %، الربع الأول / 2014)



ملاحظة: لا تشمل بيانات ودائع سلطة النقد والبنوك التجارية .

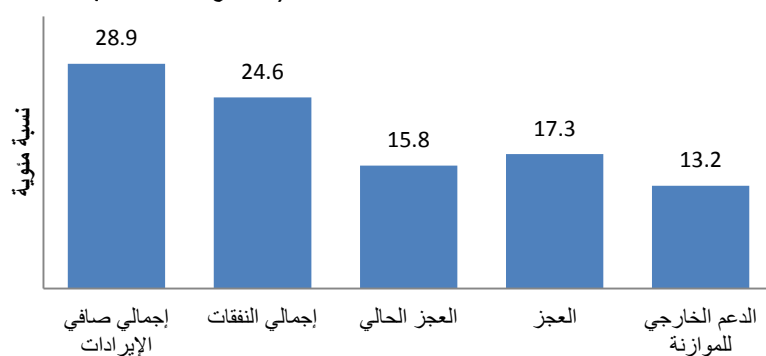
ارتفع الائتمان المصرفي في الربع الأول 2014 عنه في الربع الرابع 2013 بنسبة 4.4% إلى 4,675.5 مليون دولار أمريكي. نمت نسبة الائتمان في شكل قروض بنحو نقطتين مئويتين إلى 73.6%. يتلو ذلك السحب على المكشوف (26.1% من المجموع)، في حين شكل التمويل التأجيلي أقل من واحد في المئة من الائتمان المصرفي في الربع.

أما فيما يخص الودائع المصرفية، كان المصدر الرئيسي في الربع الأول 2014 هو القطاع الخاص بنسبة 70.0%، من المجموع.

هذه الأرقام تسفر عن أن نسبة القروض إلى الودائع كانت 55.3%، في الربع الأول 2014، ارتفاعاً عن نسبة 53.9% التي سجلت في الربع الرابع 2013.

العمليات المالية

المؤشرات المالية: الفعلية كنسبة من الموازنة السنوية (%، الربع الأول / 2014)



ملاحظة: البيانات هي للعمليات المالية العامة على أساس الالتزام. المعلومات هو ما يصل إلى التاريخ اعتباراً من 15 أيار 2014

بحلول نهاية الربع الأول 2014، كان مجموع صافي الإيرادات الحكومية 28.9% من 9,311 مليون شيكل في الميزانية لعام 2014، وكذلك إيرادات المقاصة والإيرادات المحلية (الإيرادات الضريبية والغير ضريبية) أعلى مما كان متوقعاً في الميزانية بالرغم من أن الضرائب المعادة كانت أكثر من المتوقع في الميزانية. وكان مجموع النفقات في انجمام مع مبلغ 13,916 مليون شيكل المخصصة في الميزانية لهذا العام. كانت فاتورة الرواتب تمثل أكثر قليلاً من نصف النفقات وكانت في إطار المبلغ المستهدف، ولكن بحلول نهاية آذار 2014 شكل صافي الاقتراض 37.2% من المبلغ المرصود في الميزانية لهذا العام. ونتيجة لذلك كان العجز الحالي الناتج وإجمالي العجز أقل من المتوقع بنسبة 15.8% و 17.3% من المبلغ المخطط له في الميزانية على التوالي، بلغ الدعم الخارجي للموازنة والتمويل التنموي في نهاية الربع فقط 13.2% و 11.4% فقط من المبلغ المتوقع لهذا العام على التوالي.

ملاحظة: بيانات الضفة الغربية وفلسطين في هذا التقرير لا تشمل القدس الشرقية المحتلة، ما لم ينص على خلاف ذلك، وذلك بسبب عدم توافر البيانات.

مصادر البيانات:

- النشاط الاقتصادي: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. فترات مختلفة. وتشير التقديرات الأولية للحسابات الوطنية الربعية و مؤشر الإنتاج الصناعي. سلطة النقد الفلسطينية . فترات مختلفة . مؤشر دورة الأعمال.
- الحساب الجاري: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية. فترات مختلفة. ميزان المدفوعات الفلسطيني.
- التجارة: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. فترات مختلفة. التجارة الخارجية الفلسطينية المسجلة في السلع. ولجان الإغاثة الزراعية الفلسطينية و وزارة الاقتصاد الوطني (لبيانات التصدير من قطاع غزة).
- القطاع الخاص: المكاتب الهندسية والشركات الاستشارية (لمساحات المرخصة للبناء الجديد)؛ وزارة الاقتصاد الوطني (لتسجيل الشركات الجديدة)، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. فترات مختلفة. مسح لتصورات أصحاب / مدراء المؤسسات الصناعية العاملة فيما يتعلق بالوضع الاقتصادي.
- سوق العمل: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. فترات مختلفة. مسح القوى العاملة.
- أسعار المستهلك: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فترات مختلفة. مؤشر أسعار المستهلك الشهري.
- القطاع المصرفي: سلطة النقد الفلسطينية. فترات مختلفة. البيانات المصرفية.
- العمليات المالية: وزارة المالية. فترات مختلفة. العمليات المالية - الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل.

لمزيد من المعلومات أو لتضاف إلى القائمة البريدية يرجى الاتصال ب:

أونسكو رام الله: أستريد مارشاتز marschatz@un.org

أونسكو قطاع غزة : راند الرقب raqeb@un.org

التقرير الاقتصادي الاجتماعي لمكتب المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط يمكن الوصول إليه من خلال www.unsco.org.